

مؤسسات القطاع الخاص ودورها في التنمية و التنوع الاقتصادي بالجزائر -دراسة تحليلية-

ورتي شهرة *

طالبة دكتوراه (كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير)

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسه

تاريخ الاستلام: 2024/05/08 / تاريخ المراجعة: 2024 /06 /27 / تاريخ القبول: 2024/06/28

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على أهمية القطاع الخاص في الجزائر كمساند وشريك ريادي وفَعَال في عملية التنمية من جوانبها الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنوع الاقتصادي لكبح الأزمات و مواجهة الصدمات، ممّا يعطي صلاية للاقتصاد الجزائري، حيث توصلت الدراسة إلى أنّ الإسهامات الواضحة للقطاع الخاص في توفير مناصب الشغل ، زيادة الإنتاج المحلي الإجمالي خارج المحروقات وتحقيق للقيمة المضافة ونمو مستويات التصدير، كلها مؤشرات تؤكد فعّاليته كقوة دفع للاقتصاد الجزائري خصوصا أنه يمثل نسبة هامة من النسيج الاقتصادي وهذا ما يجعله شريك ريادي بامتياز في تحقيق التنوع الاقتصادي.

الكلمات الدالة: القطاع الخاص،التنوع الاقتصادي، مؤشرات التنمية، الجزائر.

Les institutions du secteur privé et leur rôle dans le développement et la diversification économique en Algérie -Étude analytique –

CHAHRA OUARTI

Résumé :

Cette recherche vise à mettre en lumière l'importance du secteur privé en Algérie en tant que soutien et partenaire leader et efficace dans le processus de développement économique et social et dans la réalisation de la diversification économique pour freiner les crises et faire face aux chocs, ce qui renforce l'économie algérienne. L'étude a conclu que les contributions claires du secteur privé à la création d'emplois, à l'augmentation du produit intérieur brut hors hydrocarbures, à la réalisation de la valeur ajoutée et à la croissance des niveaux d'exportation sont autant d'indicateurs qui confirment son efficacité en tant que force motrice de l'économie algérienne, surtout qu'il représente une part

importante du tissu économique, ce qui en fait un partenaire de premier plan pour atteindre la diversification économique.

Mots-clés : secteur privé, diversification économique, indicateurs de développement, Algérie.

Private sector institutions and their role in development and economic diversification in Algeria -Analytical study –

CHAHRA OUARTI

Summary:

This research paper aims to shed light on the importance of the private sector in Algeria as a supportive, pioneering and effective partner in the development process in its economic and social aspects and achieving economic diversification to curb crises and confront shocks, which gives solidity to the Algerian economy. The study concluded that the clear contributions of the private sector in providing... Job opportunities, an increase in gross domestic production outside of hydrocarbons, the achievement of added value, and a growth in export levels, are all indicators that confirm its effectiveness as a driving force for the Algerian economy, especially since it represents important ratio of the economic fabric, and this is what makes it a pioneering partner par excellence in achieving economic diversification.

Key Words: Private sector, economic diversification, development indicators, Algeria.

مقدمة:

إن الظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر منذ فترة الثمانينات وتأزم الأوضاع الاجتماعية، أدى إلى تراجع أداء ودور القطاع العام الذي كان مهيمنا على ملكية وسائل الإنتاج، إلا أنه بعد فشله في تحقيق الأهداف التنموية كان من الضروري التخلي عن نهج الاقتصاد الموجه، أين فتحت المجال أمام القطاع الخاص ومنحته فرصة المشاركة في عملية التنمية، حيث لم تكن بالمعدل المطلوب في تلك الفترة ، بالرغم من تأكيد القطاع الخاص على الصعيد الدولي قدرته على خلق القيمة المضافة وتوفير مناصب عمل قارة لطالبي الشغل ، كما أنه يسهم في تحمّل بعض الأعباء عن الدولة، الأمر الذي جعل الاهتمام أكثر بالقطاع الخاص من أولويات السياسة العامة ، من خلال عديد الإصلاحات التشريعية والمؤسسية ودعمه بمختلف التحفيزات الجبائية والضريبية

قصد فتح المجال أمامه أكثر لتوسيع دائرة استثماراته خاصة الصغيرة منها ، وإعطاء قوّة دفع للاقتصاد الجزائري خاصة في ظل الاعتماد الكلي على العائدات البترولية غير المستقرة.

من خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى استطاعت مؤسسات القطاع الخاص تنشيط الاقتصاد الجزائري وتفعيل التنوع الاقتصادي؟

يتناول هذا الموضوع أهمية الدور المحوري للقطاع الخاص في اقتصاديات الدول التي تعتمد على مورد النفط ، خاصة إذا تعلق الأمر بتمويل التنمية وتوفير مناصب الشغل ، لذلك يعتبر موضوع "القطاع الخاص" من المواضيع التي يجب التركيز عليها والاهتمام بها، نظرا لديناميكية التنمية ومحدداتها، حيث يمثل القطاع الخاص الشريك الريادي للدولة الجزائرية في تحقيق الاستثمارات المحلية التي تعتبر قوّة دفع للعجلة الاقتصادية و الرافعة التي تنقل الاقتصاد إلى اقتصاد أكثر إنتاجية وتنافسية ، لذلك تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم واقع مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر وأهمية دورها التنموي في تنشيط مختلف النشاطات الاقتصادية قطاعيا وجغرافيا وما تحدثه من تأثير على مختلف التوازنات الاقتصادية خاصة في ظل مختلف الأزمات التي عرفت الجزائر كالأزمة البترولية سنة 2014 وجائحة كورونا 2019.

قسمت الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية كما يلي:

I-الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة.

II-المميزات الاقتصادية للقطاع الخاص وأهميته في التنوع.

III-دراسة واقع تنوع النسيج الاقتصادي بالجزائر وتطور مؤسسات القطاع الخاص.

IV-دراسة وتحليل أداء مؤسسات القطاع الخاص في تحقيق التنمية والتنوع الاقتصادي.

I- الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة :

1_ القطاع الخاص وأهم المفاهيم:

يعتبر القطاع الخاص ضمن مجموعة الموارد البشرية المكونة لعوامل الإنتاج والتي تتضمن القوى العاملة المنتجة للسلع والخدمات وكذلك الإدارة والتنظيم ، لذلك تتعدد التعاريف كما يلي:

- هو جزء من الاقتصاد الوطني يمتلكه ويديره أفراد أو شركات خاصة نظراً لوجود مشاركة قليلة أو منعدمة من الحكومة كما أنه يُسمى أحيانا قطاع المواطن (CITIZEN SECTOR)¹.
- تعرفه الاسكوا بأنه : " ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي يملكه ويديره الأفراد سواء في شكل شركات الأشخاص أو شركات الأموال (كالشركات المساهمة مثلاً)، وإن كان هناك بطبيعة الحال بعض الظروف والأوضاع التي تتطلب تشاور رجال الأعمال في القطاع الخاص مع السلطات العامة في بعض المسائل"².
- كما ترى النظرية الاقتصادية النيو كلاسيكية"أنّ القطاع الخاص هو عبارة عن عامل اقتصادي، تتمثل أهدافه في البحث عن تعظيم الربح وبذلك تتحقق اليد الخفية (THE INVISIBLE HAND) لآدم سميث والتي تساعد في تعظيم المنفعة الاقتصادية الكلية، أمّا متطلباته واحتياجاته فتتمثل في القدرات التكنولوجية و الفنية³.

لذلك فإنّ محور النشاط الاقتصادي هي الأعمال الخاصة وهي المحرك لهذا القطاع التي تعوّل عليه معظم الدول خاصة النفطية التي تعمل على تعظيم موقع القطاع الخاص في العملية الانتاجية بوضع سياسات إستراتيجية تسهم في طياتها جميع قطاعات الاقتصاد الوطني وتقوم على مبدأ التنويع الاقتصادي.

2_ التنويع الاقتصادي وأهم ميكانيزمات النجاح:

إن الاعتماد المفرط على سلعة واحدة أو منتج واحد سيجعل من اقتصاد الدولة اقتصاد غير متوازن ولا يتمتع بالاستقرار في توازناته الاقتصادية ، لذلك يتطلب الأمر تنويعا في سلة الإنتاج وكذا مصادر الدخل حتى يعطيه ذلك صلابة أكثر في مواجهة الأزمات والصدمات الاقتصادية، المالية والصحية ،حيث يقال عن اقتصاد ما أنّه متنوّع حسب الاقتصادي " JEAN CLAUDE BERTHÉLENY إذا كان الهيكل الإنتاجي فيه موزع على أكبر عدد ممكن من

الأنشطة الاقتصادية المختلفة عن بعضها البعض، من حيث طبيعة السلع والخدمات المنتجة؛ لذلك يعرف " التنوع" بطرق مختلفة كما يلي:

- كما يلخص المعهد العربي للتخطيط التنوع الاقتصادي بالرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل والتي من شأنها تعزيز قدرات الدولة ضمن التنافسية العالمية وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة⁴.
- وعلى صعيد الاقتصاد السياسي عادة ما يشير إلى "الصادرات"، لا سيما بالنسبة لسياسات الحد من الاعتماد على عدد محدود من المنتجات التصديرية التي قد تكون عرضة لتقلبات الأسعار، بسبب انخفاض الطلب أظرفي عليه⁵.
- عملية استغلال كافة موارد وطاقات الإنتاج المحلية، بما يكفل تحقيق تراكم في الإنتاجية قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنوع الصادرات⁶.

مما سبق يمكن استنتاج عملية التنوع الاقتصادي على أنها " توسيع القاعدة الإنتاجية لتتعدى المنتج الوحيد وذلك بمساهمة القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي، كما أنها عملية تنوع لمصادر الدخل بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على الهيمنة النفطية، لذلك فإن نجاح التنوع الاقتصادي يعتمد على ميكانيزمات وآليات أهمها⁷:

- دور الدولة التنموي في إحداث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي.
- تفعيل دور القطاع الخاص كمساهم وباحث مستمر على كفاءات جديدة لتوسيع الإنتاج وتقنيات أكثر جودة بأقل التكاليف.
- انتهاز وتبني برامج الإصلاح الاقتصادي باعتبارها المحرك الأساسي لدفع عملية التنوع الاقتصادي.

- تعظيم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها مدخلا مهما من مداخل النمو الاقتصادي وآلية من آليات التنوع.

II_المميزات الاقتصادية للقطاع الخاص وأهميته في التنوع :

يلعب القطاع الخاص دورا مهما وأساسيا في أغلب البلدان التي تتبنى النظام الرأسمالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي السياسي ،وذلك لقدرته على خلق بنية اقتصادية قوية داعمة للدولة مما يجعلها دولة مستقرة وذات سيادة مستقلة ، حيث تبرز أهمية هذا القطاع من خلال المميزات التالية⁸:

- يسمح بتطوير قطاعات النشاطات ذات الأولوية وذات قيمة مضافة عالية.
- تامين الموارد الطبيعية والمواد الأولية المحلية خاصة المشروعات الصغيرة.
- تفعيل استحداث مناصب الشغل الدائمة وترقية كفاءات الموارد البشرية.
- إعطاء الأفضلية للتحويل التكنولوجي وتطوير الابتكار واقتصاد المعرفة.
- القدرة الكبيرة على الانتشار الجغرافي بين المدن والقرى وضمان تنمية إقليمية مستدامة ومتوازنة.
- تحقيق فوائض نقدية من الأفراد والمؤسسات يمكن الاعتماد عليها في رفع المدخرات الوطنية.
- دخول بعض الأنشطة إلى الاقتصاد الرسمي في ظل قوانين استثمارية حمائية وتحفيزية.
- تدعيم وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني ورفع قدرته على التصدير.

III_ دراسة واقع تنوع النسيج الاقتصادي بالجزائر وتطور مؤسسات القطاع الخاص:

يعتبر القطاع الخاص من بين أهم ركائز اقتصاد السوق الذي تنادي معظم الدول بمنحه الاستقلالية و إعطاءه الحرية من أجل من أجل قيامه بنشاطه بشكل أكثر توسعا بعيدا عن القيود والضغوطات الحكومية، لذا نجد أنّ هذا التوجه فرضه الركود الاقتصادي الذي عرفه القطاع العام في الجزائر وعدم قدرته على تلبية متطلبات التنمية مما استدعى إعادة النظر في هيكلته وإعادة إنعاشه خاصة في ظل تداعيات الأزمة البترولية التي أثرت سلبا على المداخل العامة للدولة وتأثرت معها تباعا جميع المؤشرات النقدية والمالية والاقتصادية وتراجع أداءها، لذلك يعتبر القطاع الخاص مصدر تمويلي بامتياز لإنعاش الاقتصاد الوطني وتنويعه من خلال دخول جميع الشرائح في المجتمع إلى عالم الاستثمار والشغل و ريادة الأعمال، حيث أنّ مؤسسات القطاع الخاص

خاصة الصغيرة والمتوسطة تعتبر المكوّن الأساسي للنسيج الاقتصادي الوطني مقارنة بمؤسسات القطاع العام التي تكاد تكون معدومة وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 1: مؤسسات القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام خلال الفترة 2011-2022

حصيلة المؤسسات الاقتصادية				السنة
القطاع الخاص		القطاع العام		
% من النسيج الاقتصادي	التعداد	% من النسيج الاقتصادي	التعداد	
99.90	642314	0.09	599	2011
99.91	686825	0.08	561	2012
99.92	747387	0.07	547	2013
99.93	820194	0.06	544	2014
99.94	896279	0.05	532	2015
99.95	1013637	0.04	438	2016
99.97	1060025	0.02	264	2017
99.97	1092908	0.02	262	2018
99.97	1171701	0.02	244	2019
99.98	1209252	20.0	239	2020
99.98	1266995	20.0	225	2021
99.98	1359580	20.0	224	2022

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات وزارة الصناعة و الإنتاج الصيدلاني، نشرة البيانات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعدة سنوات، تاريخ الاطلاع: 2023/07/06،

متاح على الموقع: [/HTTPS://WWW.INDUSTRIE.GOV.DZ](https://www.industrie.gov.dz)

من خلال الجدول نلاحظ أنّ المؤسسات الاقتصادية المنتجة خارج القطاعات الإستراتيجية مثل المحروقات ترجع ملكيتها إلى القطاع الخاص بنسبة كلية 99.98% مقابل 0.02% فقط مؤسسات عامة ترجع ملكيتها للدولة، وهذا ما يدل على قدرة و ديناميكية المؤسسات الخاصة على التطور والتوسع أكثر عكس القطاع العام ، وتوليدها لمشاريع استثمارية جديدة تعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية الكبرى وكذا المشاريع الفردية والجماعية التي لا تتطلب شهادات وكفاءات

علمية وإنما تعتمد على المهارات اليدوية والفكرية وهو ما تجسده المؤسسات المصغرة والمتناهية الصغر، لذلك فمنذ إنشاء هياكل الدعم المالي لهذا النوع من المشاريع سنة 2011 فإن الحصيلة السنوية للمؤسسات التابعة للقطاع الخاص في تزايد مستمر حيث تم تسجيل 1.359.580 مؤسسة خاصة سنة 2022 ، حيث مثلت 56% شخص معنوي و 44% شخص طبيعي⁹، بعدما كانت 642.314 مؤسسة سنة 2011 أي بنمو قدر بـ 717.266 مؤسسة خلال 10 سنوات، بينما يلاحظ تراجع كبير لمؤسسات الدولة في الاقتصاد خلال هذه الفترة حيث لم تسجل إلا 224 مؤسسة اقتصادية بتراجع قدر بـ 375 من المؤسسات التي توقفت نشاطها لعدد الأسباب وأهمها التعديل الهيكلي و ركود القطاع العام وعدم مرونته أمام تراجع المداخل البترولية وتحمل تكاليف الإنتاج والتنمية مما أدى إلى الإغلاق والإفلاس، حيث تنشط هذه المؤسسات في مختلف القطاعات الاقتصادية وذلك تدعيما لسياسة الدولة الجزائرية في تحقيق التنوع الاقتصادي وإعادة الاعتبار إلى قطاعات مهمة وواعدة تتوفر على إمكانيات هائلة غير مستغلة وتساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبفضل السياسة الاستثمارية التحفيزية للدولة فقد كانت الحصيلة الكبرى في المهن الحرة تجسيدا لفكر المقاولاتية والابتكار والاعتماد على الذات في خلق فرص العمل في ظل هياكل الدعم والمرافقة حيث بلغ عدد المؤسسات في المهن الحرة 703.445 مؤسسة خلال 2022-2011 أي بنسبة 51.74% إلى جانب الأنشطة الحرفية التي سجلت نسبة 23.84% والتي تشارك فيها المرأة بنسبة كبيرة خاصة أنها لا تتطلب رأس مال كبير و لا محل تجاري والتي تدعم بشكل كبير الإنتاج الوطني، كما أن قطاع البناء والأشغال العمومية سجل نسبة 15.04% بما يعادل 204.438 مؤسسة، حيث يوضح الجدول التالي توزيع حصيلة مؤسسات القطاع الخاص على مختلف القطاعات الاقتصادية وتنوع الأنشطة كما يلي:

جدول رقم 2 : التوزيع القطاعي لمؤسسات القطاع الخاص خلال الفترة 2022-2011

النسبة في كل قطاع %	عدد المؤسسات	قطاع النشاط
0.61	8322	الزراعة
0.25	3369	الهيدروكربون، الطاقة والمناجم

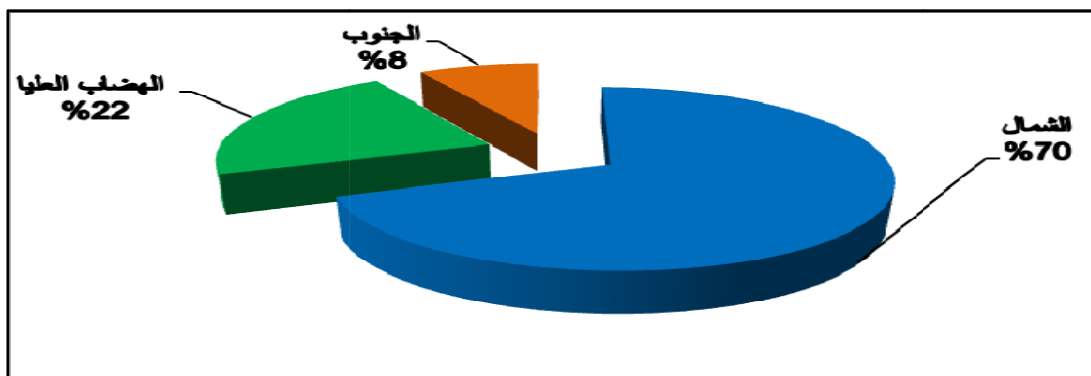
15.04	204438	البناء والأشغال العمومية
8.53	115921	الصناعات التحويلية
51.74	703445	المهن الحرة
23.84	324085	الأنشطة الحرفية
%100	1.359.580	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، نشرة البيانات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعدة سنوات، تاريخ الاطلاع: 2023/07/06،

متاح على الموقع: [HTTPS://WWW.INDUSTRIE.GOV.DZ](https://www.industrie.gov.dz)

-إن خاصية المرونة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقدرة على الانتشار الجغرافي في إقامة المشاريع من أجل تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا بين مختلف مناطق الوطن، وكذا توزيع الدخل والثروة بين الريف والمدن من خلال إعادة التوزيع السكاني وخلق مجتمعات إنتاجية في المناطق النائية، مكّنت من تسجيل تركّز للمشاريع في الشمال بنسبة 69.51% سنة 2022 و 22.12% في منطقة الهضاب العليا بينما سجلت 8.38% في الجنوب وهي نسبة في ارتفاع سنوي نتيجة للأنظمة التحفيزية "نظام القطاعات ونظام المناطق"¹⁰ والمزايا المقدمة من الدولة لتشجيع الاستثمار كما جاء في القانون 22-18.

شكل بياني رقم 1: التوزيع الجغرافي لمؤسسات القطاع الخاص سنة 2022



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، نشرة البيانات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعدة سنوات، تاريخ الاطلاع: 2023/07/06،

متاح على الموقع: [HTTPS://WWW.INDUSTRIE.GOV.DZ](https://www.industrie.gov.dz)

IV_دراسة وتحليل أداء القطاع الخاص في تحقيق التنمية والتنوع الاقتصادي:

إن تطوير وترقية القطاع الخاص أصبح أمرا حتميا لتقديم الدعم للقطاع العام باعتباره من أهم الدعائم التمويلية للتنمية، لذلك فالجزائر تركّز على إشراك القطاع الخاص في العملية الاقتصادية من خلال دعم الاستثمار الخاص ومنحه للامتيازات قصد تحفيزه وتشجيعه على المشاريع الاستثمارية وهذا ما جاء به قانون الاستثمار المعدل 22-18 ، حيث يعتبر المساهم الأكبر في محاربة البطالة ، تطوير وزيادة الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة وكذا تنويع الصادرات ورفع من معدلات التصدير .

1_فعالية القطاع الخاص في امتصاص البطالة و توفير مناصب الشغل:

وذلك بتشجيع الأفراد على إقامة مشاريعهم الذاتية القابلة للتوسع والانتشار ، لذا فإن البطالة تعتبر من أهم المشكلات الاجتماعية التي يصعب على الدولة إيجاد وتوفير مناصب تسمح بامتصاص البطالة وذلك منذ التحوّل الهيكلي والتوجه نحو الخصوصية وإغلاق المصانع الإنتاجية التابعة للدولة وضعف إيراداتها البترولية لمواجهة النفقات العامة ، كل هذا في ظل النمو السكاني وارتفاع نسبة البطالة ، إلا أنّ القطاع الخاص كان له دورا كبيرا في زيادة إنتاجية رأس المال البشري وإنتاجية العمل من خلال زيادة الفرص الوظيفية¹¹ وخلق مناصب الشغل، حيث وظّف أكثر من 96% سنة 2011 وحافظ على نمو هذه النسبة بصفة مستمرة وبزيادة سنوية حيث بلغت عدد المناصب الإجمالية المصرّح بها 1.359.580 منصب شغل وبذلك تقلّص معدل البطالة في الجزائر خلال سنة 2022 إلى 11.6% ¹²مقابل 12.6% سنة 2020 و12.7% سنة 2021 أي بتقلّص النسبة بـ 1.1%، نلاحظ من خلال الجدول التالي التراجع الحاصل في مناصب الشغل لدى القطاع العام مقارنة بالارتفاع السنوي في مناصب الشغل لدى القطاع الخاص وكذا معدلات البطالة للفترة 2011-2022:

جدول رقم 3: مساهمة القطاع الخاص في توفير مناصب الشغل خلال الفترة (2011-2022)

معدلات %	حصيلة مناصب الشغل		السنة
	القطاع الخاص	القطاع العام	

البطالة	التغير السنوي %	% التوظيف	العدد	التغير السنوي %	% التوظيف	العدد	
10	-	96.9	1625729	-	3.01	50467	2011
10	0.29 ↑	97.2	1728046	-0.29 ↓	2.72	48415	2012
11	0.32 ↑	97.5	1869363	-0.32 ↓	2.40	46132	2013
9.8	0.14 ↑	97.7	2035219	-0.14 ↓	2.26	47085	2014
11.2	0.2 ↑	97.9	2192068	-0.2 ↓	2.06	46165	2015
9.9	0.63 ↑	98.5	2452216	-0.63 ↓	1.43	35698	2016
12.3	0.52 ↑	99.0	2578279	-0.52 ↓	0.91	23679	2017
11.1	0.09 ↑	99.1	2668173	-0.09 ↓	0.82	22073	2018
11.4	0.08 ↑	99.2	2797781	-0.08 ↓	0.74	20955	2019
12.6	0.01 ↑	99.2	2899232	-0.01 ↓	0.73	21537	2020
12.7	0.09 ↑	99.3	3114860	-0.09 ↓	0.64	20108	2021
11.6	0.05 ↑	99.4	3288213	-0.05 ↓	0.59	19608	2022

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصاء، "الحسابات

الاقتصادية، تاريخ الاطلاع: 2023/10/25، متاح على

الموقع: <https://www.ons.dz/img/pdf/aqc2016-2018ED2021-ARA.pdf>

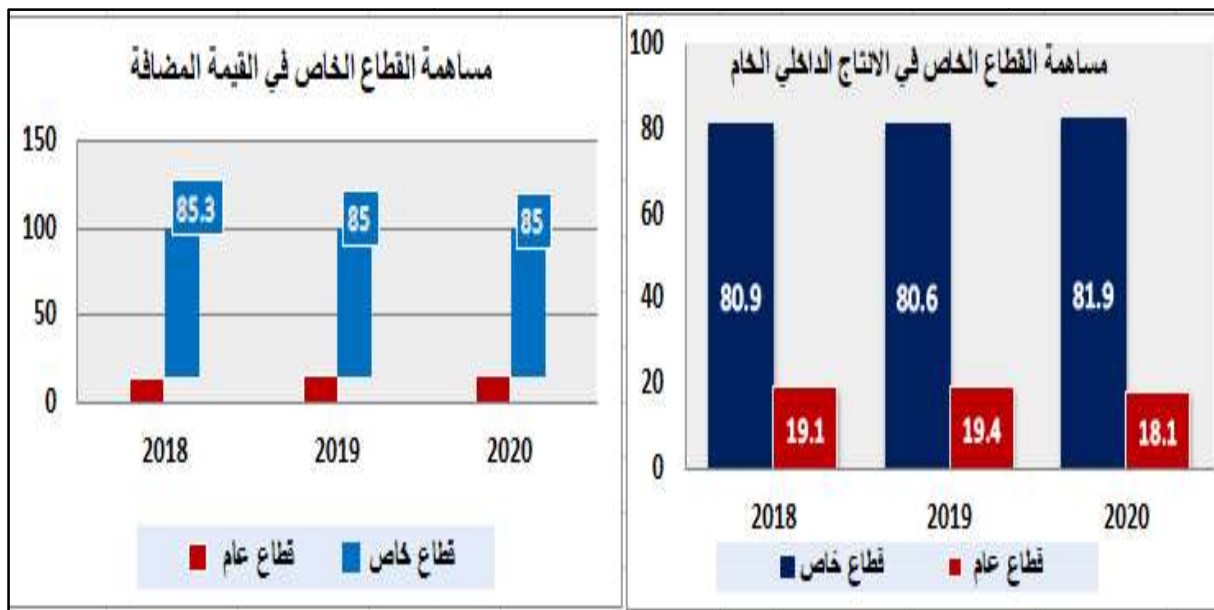
2_ المساهمة في نمو الإنتاج الداخلي الخام والقيمة المضافة:

يشكل العمل على زيادة المشاريع الاستثمارية بمختلف حالاتها من إنشاءات جديدة أو توسعية لأخرى قائمة من أهم الأولويات في الجزائر لتحفيز التكوين الرأسمالي في مختلف قطاعات الاقتصاد الحقيقي الذي يسمح بزيادة الإنتاجية السلعية والخدمية وتنشيط الأعمال ذات القيمة المضافة والمكونة للثروة وهذا بقيادة القطاع الخاص الذي يعتبر قاطرة للنمو الأكثر ديناميكية لما له من دور فعال في زيادة الإنتاج في مختلف القطاعات (الفلاحة، الصناعة، التجارة، البناء والتشييد.....الخ) باستغلال رأس المال البشري والفني والتقني ليس فقط لتحقيق هدفه الأول في

تعظيم أرباحه وإنما المساهمة بفعالية في تحقيق توازن الاقتصاد الوطني من تنويع في الإنتاج و زيادة وتعزيز صلابة الاقتصاد الجزائري التي تمكّنه من مواجهة الصدمات البترولية ومواصلة التنمية ، حيث يوضح الشكل رقم(02) مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الداخلي الخام وتحقيق القيمة المضافة بالنسب المئوية مقارنة بالقطاع العام:

شكل بياني رقم 2: مقارنة أداء القطاع الخاص بالقطاع العام في الإنتاج الداخلي الخام والقيمة

المضافة خلال الفترة 2018-2020



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصاء، "الحسابات

الاقتصادية، تاريخ الاطلاع: 2023/10/25، متاح على

الموقع: <https://www.ons.dz/img/pdf/AQC2016-2018ED2021-ARA.PDF>

عمدت الدراسة من خلال الشكل أعلاه إلى توضيح وإبراز فعالية القطاع الخاص في سنوات الأزمة الجائحة العالمية- كوفيد19- حيث كانت صدمة كبيرة على أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة أدت إلى إغلاق بعض النشاطات الاقتصادية وإفلاس بعضها الآخر مع تضرر عدد كبير من المستثمرين الخواص، ولكن بفضل الإجراءات الجريئة التي قامت بها الدولة الجزائرية في دعم هذا القطاع ودفعه إلى الأمام من أجل ضمان استمرار يته وتعويض خسائره ، حيث اعتبرت هذه المرحلة تحدي كبيرا أمام صغار المنتجين ، الحرفيين و أصحاب المهن الحرة اختبارا حقيقيا

للدولة الجزائرية و لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تأكيد قدرتهم على تجاوز الأزمة ورفع مستوى الإنتاج حيث بلغت مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات 81.9% سنة 2020 بعدما سجّلت نسبة 80.6% سنة 2019 و 80.9% سنة 2018 بالمقابل تراجعت مساهمة القطاع العام الذي لا يمثل إلا 19.4% سنة 2019 و 18.1% سنة 2020 من الإجمالي، كما أنّ قطاعات النشاط الاقتصادي ساهمت بشكل كبير في تنويع الإنتاج والقيمة المضافة وحافظت على نسبة 85% سنة 2019 و 2020 على التوالي بالرغم من تأثير الأزمة الكبير على الاقتصاد حيث ساهمت كل من 13: الفلاحة 99.45%، الصناعة خارج المحروقات 52.82%، البناء والأشغال العمومية 82.25%، النقل والاتصالات 85.30%، الخدمات التجارية 79.10%.

3_المساهمة في نمو الصادرات وفائض الميزان التجاري:

حقّق القطاع الخاص إسهامات كبيرة في دفع عجلة التنمية في الجزائر من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات الإنتاجية التي ساهمت بشكل كبير في رفع معدلات الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق للقيمة المضافة وتوفير مناصب شغل قارة، الأمر الذي أثمر إيجاباً على تنويع هيكل الصادرات وبالتالي رفع معدلات التصدير خارج قطاع المحروقات خاصة سنتي الجائحة 2019 و 2020 التي كانت تحدي كبير أمام القطاع الخاص في تحقيق الأهداف التصديرية وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 4: تطور نمو الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2017-2022

(الوحدة:مليار دولار)

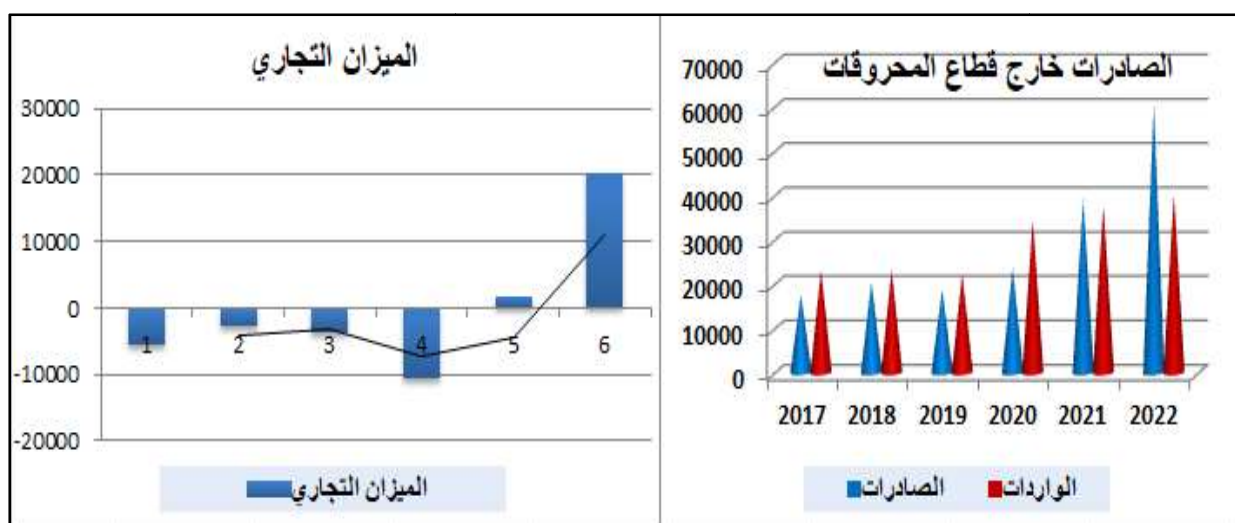
السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الصادرات	17.616	20.298	18.737	23.796	39.280	60.384
الواردات	23273	23141.7	22.359	34.391	37.683	40.173
الميزان التجاري	-5.657	-2.843	-3.621	-10.595	1.597	20.210

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات وزارة الصناعة و الانتاج الصيدلاني، نشرة البيانات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعدة سنوات، تاريخ الاطلاع: 2023/10/06،

متاح على الموقع: <https://www.industrie.gov.dz>

نلاحظ من الجدول أعلاه تطور نمو الصادرات خارج المحروقات منذ 2020 حيث بلغت 23.79 مليار دولار بعدما سجلت 18.73 مليار دولار سنة 2019 وذلك راجع لتداعيات الأزمة الصحية -كوفيد 19- والتي كانت سببا في إغلاق الحدود الجغرافية مع العالم الخارجي خوفا من انتشار الوباء، حيث توقفت سلاسل الإمداد بالمادة الأولية المستوردة والتي أثرت على بعض النشاطات الاقتصادية وعلى عمليات الإنتاج والتصدير، إلا أنه نتيجة تدابير السياسة العامة للدولة الجزائرية في تمويل أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمستثمرين عادت سلاسل الإنتاج والتصدير بمستويات أعلى حيث بلغت الصادرات سنة 2021 قيمة 39.28 مليار دولار و 60.38 مليار دولار سنة 2022 وهو ما يثبت فعالية القطاع الخاص في تحريك عجلة الإنتاج ورفع معدلات التصدير و منافسة السلع الجزائرية للمنتوج العالمي في الأسواق الخارجية مما يرفع من رصيد احتياطات الصرف من النقد الأجنبي وبذلك تنويع مصادر الدخل وتعويض اختلالات أسعار النفط ، بالمقابل فإن ارتفاع الواردات يعزي ارتفاع الأسعار العالمية بسبب تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد العالمي وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية ، ولكن ذلك لم يؤثر على أداء الميزان التجاري لسنة 2021 و 2022 على التوالي حيث حقق فائض في الميزان بقيمة 1.59 مليار دولار وارتفع بشكل جد ايجابي ليسجل 20.21 مليار دولار .

شكل بياني رقم 3: تطور أداء الميزان التجاري خلال 2017-2022 (الوحدة: مليار دولار)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بنك الجزائر، النشرات الإحصائية للسنوات المذكورة،

تاريخ الاطلاع 2023/10/30، متاح على الموقع: [HTTPS://WWW.BANK-OF-](https://www.bank-of-algeria.dz/indicateurs-monetaires)

[ALGERIA.DZ/INDICATEURS-MONETAIRES](https://www.bank-of-algeria.dz/indicateurs-monetaires)

الخاتمة:

أدى الاهتمام المتزايد للدولة الجزائرية بالقطاع الخاص كونه مساندا وفاعل استراتيجي في مسار التنوع الاقتصادي التي تسعى إلى تحقيقه، استخدمها كغيرها من الدول مجموعة من السياسات والبرامج لتدعيم هذا القطاع لا سيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي أثبتت التجارب العالمية دور هذه الآلية في استيعاب واستقطاب أكثر للأنشطة الاقتصادية خارج النظام الرسمي بما يخدم الاقتصاد والعملية الإنتاجية والتصديرية، كما أثبتت الدراسة تفوق القطاع الخاص بفضل ديناميكيته بانخراط عديد الفاعلين الاقتصاديين في مسعى السلطات العمومية الرامي إلى تنوع الاقتصاد وتحريك الآلة الإنتاجية العاطلة في مختلف القطاعات، حيث أظهرت جميع الإحصائيات مدى إسهاماته في توفير مناصب الشغل باعتباره المكوّن الأساسي للنسيج الاقتصادي ، الإنتاج المحلي الإجمالي والذي تنوّعت فيه عديد الصناعات حيث سجلت أرقاما جدّ معتبرة على غرار الأسمدة والحديد والصلب، بالإضافة إلى العديد من المنتجات الغذائية والمستحضرات ومواد ومنتجات أخرى، تحقيق القيمة المضافة من مختلف قطاعات النشاط التي كانت مهمة بسبب التركيز بشكل كبير على قطاع النفط وهيمنته ، زيادة مستويات التصدير بالرغم من الظروف الاقتصادية والصحية العالمية الصعبة، لذلك يعتبر وضع القطاع الخاص على خارطة الطريق و الاهتمام أكثر بكل ما يدعمه مسألة جدّ هامة من الجانب الاقتصادي و الاجتماعي حيث نقترح التوصيات الآتية:

- وضع اهتمامات القطاع الخاص كأولوية في السياسة العامة للدولة ، وتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة والمحفزة لتنفيذ الأعمال.
- تأطير الأنشطة الفردية المبعثرة في الوحدات الإنتاجية والصغيرة ضمن إطار الملكية الجماعية، أو الملكية المختلطة.

- تحفيز أكثر للقطاع الخاص عن طريق صياغة أنظمة تحفيزية تفضيلية للمشروعات المكثفة للرأسمالية والمكثفة للإنتاج والأيدي العاملة، لخلق منافسة داخل مؤسسات القطاع الخاص.
- اشراك القطاع الخاص في وضع السياسات العامة للدولة لخلق نوع من الثقة في مؤسسات الدولة،ومن ثم تعزيز مكانته وأدائه بما يعود بالفائدة على النشاط الاقتصادي.
- اشتغال صغار المستثمرين الخواص بالتمويل اللازم والخدمات المالية من طرف الجهاز المصرفي وهيئات الدعم والمرافقة وتخفيف الإجراءات الإدارية.
- بناء رأس المال البشري النوعي من خلال توجيه التعليم والتدريب المهني نحو المهارات اللازمة لريادة الأعمال والعمل في القطاع الخاص.

الهوامش والمراجع:

¹ميم للأعمال، "مصطلحات: تعريف القطاع الخاص"، تاريخ الاطلاع: 2023/10/25، متاح على الموقع: <https://www.meemapps.com/term/private-sector>

² الاسكوا، الأمم المتحدة، تاريخ الاطلاع: 2023/10/25، متاح على الموقع: <https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary>

³اسماعيل علي شكر وآخرون، "مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة"، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، الأردن، 2016، ص23.

⁴عبد النعيم دفرور وآخرون ، "الاقتصاد الجزائري وضرورة التنوع الاقتصادي في ظل تقلبات اسعار النفط"، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، جامعة الوادي، سنة 2017، ص368.

⁵موسى باهي، كمال رواينية، "التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد05، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016، ص 135.

⁶ عفاف لومايزية، زهية خياري، "تفعيل دور أجهزة الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي في ظل انهيار أسعار البترول-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب"، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، مجلد 02، عدد 04، 2017، ص 293.

⁷ بوطلاعة محمد، دببش نعيمة، "ميكانيزمات تفعيل التنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط-امكانية الاستفادة من تجارب دولية-"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، 2018، ص 306-309.

⁸ وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني، "دعم الاستثمار"، تاريخ النشر: 2022، تاريخ الاطلاع: 2023/02/11 متاح على الموقع: <https://www.industrie.gov.dz/soutien-invest>

⁹ الديوان الوطني للإحصاء، "الحسابات الاقتصادية"، تاريخ الاطلاع: 2023/07/25، متاح على الموقع: <https://www.ons.dz/IMG/pdf/aqc2016-2018ed2021-ara.pdf>

¹⁰ قانون 18-22 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار، المادة 24 منه، تاريخ الاطلاع: 2023/10/15 متاح على الموقع: <https://www.joradp.dz>

¹¹ سعدية قصاب، مليكة صديقي، "الاقتصاد الجزائري بين ضرورة التحكم في الإنفاق في العام وحتمية التنوع الاقتصادي"، الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، يومي 02/03/2016، ص 15 و 16. (بتصرف)

¹² *Trading Economics. Algeria- unemployment-rate. the date of view: 01/10/2023, available on the site*

<https://ar.tradingeconomics.com/algeria/unemployment-rate>

¹³الديوان الوطني للإحصاء، "الحسابات الاقتصادية"، نشرة رقم 933، تاريخ

الاطلاع: 2023/09/18 متاح على

الموقع: <https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327>